

Distr.: General
30 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة لمراقبة استفتاء بشأن تقرير مصير توكيلاو،
شباط/فبراير ٢٠٠٦

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	١		أولا - مقدمة
٢	٤-٢		ثانيا - معلومات أساسية
٣	٧-٥		ثالثا - الأعمال التحضيرية المضطلع بها لإجراء الاستفتاء
٤	٩-٨		رابعا - أنشطة البعثة قبل الاستفتاء
٥	١٠		خامسا - أنشطة الاستفتاء الفعلي
٦	١٤-١١		سادسا - نتائج الاستفتاء
٧	١٦-١٥		سابعا - ملاحظات ما بعد الاستفتاء
٨	٢١-١٧		ثامنا - الاستنتاجات والخطوات المقبلة
٩	٢٢		تاسعا - تقديم الشكر



أولا - مقدمة

١ - في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، خطب "أولو" توكيلاو (رئيس توكيلاو الفخري) أمام اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأثناء الاجتماع، وجه إلى اللجنة الخاصة دعوة لحضور الاستفتاء المقبل في توكيلاو، الذي يمثل الفعل الرسمي لتقرير مستقبل توكيلاو السياسي. وبعد ذلك، وجه الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، برسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دعوة رسمية إلى رئيس اللجنة الخاصة لكي يراقب الاستفتاء. ورسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أخطر رئيس اللجنة الخاصة الممثل الدائم لنيوزيلندا بأنه لن يستطيع السفر أثناء فترة الاستفتاء نظرا لالتزاماته الأخرى، ولكنه أوضح أنه سيتشاور مع أعضاء اللجنة الخاصة الآخرين بهدف تسمية ممثل ليمثله. وعقب هذه المشاورات، عين رئيس اللجنة الخاصة السفير روبرت آيسي (من بابوا غينيا الجديدة) لكي يمثله. وقد رافقت السفير آيسي السيدة لون يسين من وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وضم الفريق الرسمي لمراقبة الانتخاب السيدة كندرا كوليتز من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية والسيد وولتر ريغاموتو، استشاري الانتخابات الذي هو في الوقت نفسه أمين المظالم في فيجي. وكان الجميع حاضرين طوال عملية الاستفتاء، التي جرت في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - منذ عام ١٩٢٦، ظلت توكيلاو إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تديره نيوزيلندا. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، جرت سلسلة من المناقشات والمشاورات، فضلا عن التجريب المتواصل لمختلف نظم الحكم والخدمة العامة، إذ ناضلت توكيلاو سعيا لحل مسألة وضعها السياسي المقبل^(١).

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قرر مجلس الفونو العام (الهيئة النيابية الوطنية) رسميا، بتوافق الآراء وبتأييد المجالس القروية الثلاثة جميعها، "تأييد الحكم الذاتي المقترن بالارتباط الحر بنيوزيلندا، باعتباره الخيار المتعين استكشافه، بصورة نشطة، مع حكومة نيوزيلندا". وقد استند ذلك القرار إلى توصية صادرة عن اللجنة الدستورية الخاصة، تستند

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن موقع توكيلاو وتاريخها وأحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انظر ورقات عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة عن توكيلاو: A/AC.109/2005/3. ويمكن الاطلاع على جميع ورقات العمل المتعلقة بتوكيلاو على موقع الأمم المتحدة المعني بإنهاء الاستعمار <http://www.un.org/depts/dpi/decolonization>.

بدورها إلى مشاورات مستفيضة أحرقت في كل جزيرة من جزر الإقليم المرجانية في وقت سابق من تلك السنة. وتم التوصل، في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، إلى اتفاق على الخطوات المتعين اتخاذها لتفعيل ذلك القرار. وهذه الخطوات شملت سلسلة مناقشات مع كبار المسؤولين في كل من ويلينغتون وآييا؛ وبحث حالة توكيلاو بواسطة اللجنة الخاصة في الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة المعنية بمنطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في بابوا غينيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وأثناء دورتها الموضوعية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ودورها الموضوعية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ ومداولات مجلس الفونو العام والمجالس القروية؛ وعدة اجتماعات عقدت في توكيلاو وساموا اشترك فيها الحاكم الإداري؛ وزيارة قامت بها رئيسة وزراء نيوزيلندا لتوكيلاو في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤؛ واجتماعات مع البروفيسير توني أنغيلو المستشار الدستوري لتوكيلاو وكبار المسؤولين والقادة السياسيين لتوكيلاو؛ وعدد من الاجتماعات مع الجاليات التوكيلاوية في نيوزيلندا، وساموا، وساموا الأمريكية، وهاواي، وأستراليا. وأثناء زيارة رئيسة وزراء نيوزيلندا لتوكيلاو، رحبت بقرارات توكيلاو بشأن وضعها السياسي المقبل وأكدت لتوكيلاو استمرار صداقة نيوزيلندا ودعمها لها وهي في سبيلها إلى تقرير المصير.

٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافق مجلس الفونو العام في اجتماعه على نص مشروع معاهدة ارتباط حر بين توكيلاو ونيوزيلندا، باعتبارها أساسا لعمل يقرر مصير الإقليم. كما عين المجلس لجنة للترجمة التحريرية وهيئة للاستفتاء. وبعد ذلك، وافق مجلس الفونو العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على ترجمتي مشروع الدستور ومشروع المعاهدة^(٢)، وعلى مشروع قواعد الاستفتاء (بما في ذلك اعتبار ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موعدا لاختتام عملية تسجيل المصوتين)، وحدد مواعدي الاستفتاء بحيث يبدأ في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وينتهي في ١٥ من ذلك الشهر. كما وافق على اقتضاء التصويت بأغلبية عامة تمثل ثلثي الأصوات الصحيحة المدلى بها في اقتراع وطني، باعتبار ذلك شرطا لتغيير وضع توكيلاو، وقرر أن يجري التصويت في آييا وفي الجزر المرجانية الثلاث، على التوالي.

ثالثا - الأعمال التحضيرية المضطلع بها لإجراء الاستفتاء

٥ - كما سبق ذكره، فقد سُنت، في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٥، مجموعة قواعد للاستفتاء. ووفقا لهذه القواعد، أجرت الاستفتاء هيئة للاستفتاء. وقد عُينت هذه الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وضمت ثلاثة أعضاء من كل جزيرة

(٢) تتوافر نسخ من مشروع الدستور ومشروع المعاهدة على الموقع التالي: www.tokelau.org.nz.

من الجزر الثلاث ليمثلوها، ومن بين هؤلاء ”الفايول“ (الممثل لكل قرية)، و ”البولينوكو“ (عمدة كل قرية) وممثل آخر للقرية. وفيما يختص بالقواعد، فإن الهيئة كانت مسؤولة عن الإشراف على تسجيل الأسماء بقوائم المصوتين، والفصل في أية طعون بشأن تسجيل المصوتين، ومراقبة الامتثال لقواعد الاستفتاء أثناء الإعداد له وإجرائه، وإصدار تعليمات لإجراء التصويت، وإثبات صحة نتائج الاستفتاء وإعلانها^(٣). وقام المجلس الدائم لحكم توكيلاو (المشار إليه من الآن فصاعداً باسم ”المجلس“) بدور الأمانة للهيئة، موفراً لها الدعم في إجراءاتها الإدارية وقائماً بتنسيق العملية. وتلقت الهيئة بعض الدعم التقني الخارجي لتنظيم الاستفتاء، وجاء هذا الدعم من هيئة الانتخابات في نيوزيلندا.

٦ - واجتمعت الهيئة في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وقدمت تقريراً إلى مجلس الفونو العام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أكدت فيه أن التخطيط للاستفتاء سيمضي على أساس التصويت في أربعة أماكن يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في آيبا (ساموا) وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في جزر أتافو ونكونو وفاكاوفو (توكيلاو).

٧ - وفي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طُرحت تعليمات التصويت، ومعلومات بشأن إجراء التصويت، وإجراءات عد الأصوات على أعضاء هيئة الاستفتاء، التماساً لموافقتهم. وهذه الوثائق جرى إعدادها بمساعدة من موظفي مكتب الانتخابات في نيوزيلندا^(٤).

رابعا - أنشطة البعثة قبل الاستفتاء

٨ - وصل فريق الأمم المتحدة الرباعي إلى آيبا، في ساموا، يوم ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي ٩ شباط/فبراير، التقى الفريق بفالاني أو كوسو (مستشار المجلس الدائم للحكم) وجوفيليسي سوفيانا كاما (المستشار القانوني، بالخدمة العامة التوكيلاوية، والمسؤول أيضاً عن تنظيم الاستفتاء)، وجرى اطلاع الفريق على الأعمال التحضيرية للاستفتاء، على النحو المبين أعلاه. وأبلغ بأنه ضماناً لتوعية المصوتين جرى توزيع مشروع الدستور ومشروع

(٣) انظر المادة ٤ من قواعد الاستفتاء بشأن تقرير مصير توكيلاو لسنة ٢٠٠٥.

(٤) يرجى الاطلاع على التقرير المعنون ”الاستفتاء في توكيلاو، من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦“ (The Referendum in Tokelau, 11-15 February 2006) الذي أعده فريق الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات، وذلك للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن إطار الاستفتاء وقواعده، وتسجيل المصوتين، وتوعية المصوتين وتدريبهم تربية وطنية، وتدريب موظفي التصويت، والأصوات الخاصة، وإجراءات الاقتراع، وعملية مراقبة الاقتراع وعد الأصوات، والتصرف في الشكاوى الانتخابية وإيجاد الحلول لها، فضلاً عن تعليقات على العملية وتوصيات بشأنها.

المعاهدة، اللذين يضمنان كل ما يتعلق بالاستفتاء، على كل أسرة معيشية في توكيلاو وأتيحا لمن يريد هما في آييا. ونُفذت أشكال أخرى من التوعية للمصوتين في الفترة السابقة لأيام الاستفتاء، شملت آليات الاستفتاء ولوجستياته. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أجرت أمانة هيئة الاستفتاء مناقشات في كل جزيرة بشأن عملية الاستفتاء. وكان القصد من الزيارات توفير المعلومات والمساعدات لكل من يحق له التصويت. وفي الفترة من ٥ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقدت حلقات تدريبية في جميع مراكز التسجيل بشأن عملية التصويت. كما عقدت كل قرية من القرى حلقات تدريبية لتوعية المصوتين، وكان نصيب نكثونو منها أربع حلقات. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أرسلت إلى جميع المصوتين المسجلين خدمة أخرى من المواد المتعلقة بتقرير المصير.

٩ - كما نوقشت في الاجتماع مسألة المصوتين بالخارج. ووفقا لقواعد الاستفتاء، فإن التوكيلاويين الذين يقيمون بالخارج لا يحق لهم التصويت ما لم تنطبق عليهم معايير معينة^(٥). وتم التوصل إلى هذا القرار بعد مناقشة مستفيضة وهامة، وحُسم أمره في نهاية المطاف في اجتماع لمجلس الفونو العام. وكان المبرر لهذا القرار هو أنه في حالة فتح باب التصويت لجميع التوكيلاويين بصرف النظر عن أي اشتراطات خاصة بالإقامة في توكيلاو لن يكون تنظيم الاستفتاء مجرد أمر صعب للغاية من الناحية اللوجستية بل يمكن أيضا أن يطغى على أصوات من يقيمون في توكيلاو. إذ أن عدد أبناء توكيلاو المقيمين بالخارج يقدر بـ ١٢ ٠٠٠ نسمة بينما يناهز مجموع السكان في توكيلاو ١ ٥٠٠ نسمة. لذلك، كان من المتصور أن يقرر أبناء توكيلاو المقيمون بالخارج، في حالة تصويتهم جميعا، مصير من يقيمون فعلا بالجزر. وقد عارض بعض أبناء توكيلاو المقيمين بالخارج هذا القرار في عدد من المقالات الصحفية قبل الاستفتاء. ومن غير الواضح ما إذا كان التصويت نفسه قد تأثر بهذا الاعتبار المقلق.

خامسا - أنشطة الاستفتاء الفعلي

١٠ - شهد فريق الأمم المتحدة التصويت في كل يوم من أيام الاقتراع الأربعة: إذا شهد في آييا يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (لأهالي توكيلاو المقيمين في ساموا الذين يحق لهم التصويت)، وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير في جزر أتافو ونكثونو وفاكاوفو (توكيلاو)، على التوالي. وكانت مراكز الاقتراع في مواقع مركزية وعليها علامات واضحة في جميع الأماكن الأربعة. وقد أبلغ المصوتون سلفا بأماكن مراكز الاقتراع، بواسطة منشورات إعلامية وزعت على المصوتين المسجلين، وبواسطة الموقع الشبكي لحكومة

(٥) ثمة نسخة من قواعد الاستفتاء متاحة على الموقع الآتي: www.tokelau.org.nz.

توكيلاو. كما طُلب من زعماء القرى إبلاغ الناس بالأماكن قبل الاستفتاء. وأتيحت للمصوتين عند مداخل مراكز الاقتراع منشورات تبين "كيفية التصويت"، وتصف أيضا طريقة التصويت وتقدم صورة لما ينتظر أن يراه المصوت في بطاقة الاقتراع. وقد فتحت مراكز الاقتراع أبوابها من الثامنة صباحا وحتى الخامسة مساء في جميع الأماكن. وطاف موظفو إصدار البطاقات وموظفو الأمم المتحدة بالمستشفيات وأماكن أخرى حاملين صندوق اقتراع ثان للأصوات الخاصة (الشاملة أيضا للأصوات التي اقترح أصحابها بالبريد)، وشمل طوافهم كل مكان من أماكن الاقتراع الأربعة المختلفة. وأنجز هذا العمل لضمان فرصة التصويت لكل المصوتين الذين لم يكن بمقدورهم التصويت لولا ذلك.

سادسا - نتائج الاستفتاء

١١ - جرى عد الأصوات فور انتهاء موعد الاقتراع حسب الموعد المقرر في فاكاوفو يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وحدث ذلك علانية وفي شفافية حسب الإجراءات المبينة في قواعد الاستفتاء. وصوت ٦٠ في المائة من المصوتين المسجلين مؤيدين للحكم الذاتي المقترن بالارتباط الحر بنيوزيلندا. إلا أن هذه النسبة المئوية لم تكن كافية لتحقيق أغلبية الثلثين اللازمة لتغيير الوضع. وبالأرقام، صوت ما مجموعه ٥٨٤ شخصا، من بينهم ٣٤٩ صوتوا مؤيدين و ٢٣٢ صوتوا معارضين، وبلغت النسبة الإجمالية للمشاركين في التصويت ٩٥ في المائة. واعتبر فريق الأمم المتحدة للمراقبة العملية الانتخابية معقولة وكاشفة لإرادة الشعب.

١٢ - وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أقيم حفل تسليم السلطة إلى "الأولو" الجديد، وهو كولوي أوبريان "فايول" فاكاوفو. وقد ألقى خطبة، قال فيها إن نتيجة الاستفتاء جاءت بمثابة مفاجأة ولكنه يحترم ويؤيد القرار القاضي بتحقيق أغلبية الثلثين كشرط لتغيير وضع الإقليم. وقال إن توكيلاو ستظل مدرجة على قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولكن نيوزيلندا ستظل تعمل مع توكيلاو لمواصلة تحسين مستويات المعيشة في الإقليم ولدعم أية قرارات أخرى تتعلق بالوضع السياسي للإقليم في المستقبل.

١٣ - وأكد السيد نايل وولتر، الحاكم الإداري، في خطبته أن نيوزيلندا تحترم النتيجة وستواصل الوفاء بالتزاماتها كدولة قائمة بالإدارة. وكرر السيد وولتر نقطة، أشار إليها "الأولو" أيضا، وهي أن غالبية مواطني توكيلاو قد صوتوا للتغيير، وقال إن هذا يوحي بأن توكيلاو ونيوزيلندا قد تودان مرة أخرى، بعد فترة من التفكير، مناقشة وضع توكيلاو مستقبلا.

١٤ - وأكد السفير روبرت آيسي، الذي مثل رئيس اللجنة الخاصة، لأهالي توكيلاو أن تلك اللجنة تحترم تماما نتيجة الاستفتاء. وأشار السيد آيسي إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) الصادر سنة ١٩٦٠ يؤكد أنه بينما توجد ثلاثة سبل يمكن بفضلها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تبلغ درجة الحكم الذاتي التام تتمثل النقطة الهامة في أن يكون الاختيار نتيجة لرغبات شعوبها المعرب عنها إعرابا حرا. ومضى قائلاً إنه بغض النظر عن نتيجة التصويت - أعرب شعب توكيلاو بالتأكيد عن رغبته إعرابا حرا. وأردف قائلاً إن توكيلاو ظلت تتمتع بمكانة خاصة في جدول أعمال اللجنة طوال سنوات عديدة. وقد تجلت هذه الحقيقة في الزيارات الخمس التي قامت بها بعثات اللجنة لجزر توكيلاو منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، وهذه أكثر بعثات زارت أيا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لا تزال مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. كما أشار إلى أن اللجنة قد سلمت، بل وأشادت في مناسبات عديدة، بالتعاون النشط الفريد القائم منذ أمد طويل بين توكيلاو ونيوزيلندا واللجنة الخاصة. ووصف ذلك بأنه مثال يجب أن تحتذي به الدول الأخرى القائمة بالإدارة والأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باعتباره المسار النموذجي المتعين اتباعه للمضي قدماً نحو إنهاء الاستعمار. ثم كرر الإعراب عن تقدير اللجنة العظيم للعمل الكبير والتفكير الكثير اللذين سبقا قرار توكيلاو القاضي بإجراء الاستفتاء. ورغم نتيجة التصويت، أكد لأهالي توكيلاو جميعاً أن اللجنة الخاصة لن تتخلى عنهم بل ستظل إلى جانبهم و”ستجذب معهم في زورقهم“.

سابعاً - ملاحظات ما بعد الاستفتاء

١٥ - في صباح ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد مجلس توكيلاو اجتماعاً تالياً للاستفتاء. وجرى الإعراب فيه عن خيبة الأمل إزاء نتيجة الاستفتاء. ولاحظ ”الأولو“ أن عملية الوصول إلى مرحلة الاستفتاء كانت بفضل التعاون المشترك بين توكيلاو ونيوزيلندا، وأن جميع القرارات الهامة المؤدية إلى الاستفتاء قد اتخذت بالإجماع في مجلس الفونو العام. وعقب التصويت في الاستفتاء، اتفق المجلس على أن الوقت قد حان للتفكير بشيء من الجدية في الدروس المستفادة. ونوى أعضاء المجلس العودة إلى قراهم ومناقشة المسائل. وتقرر أن تعقب ذلك في منتصف آذار/مارس ومرة أخرى في أيار/مايو عام ٢٠٠٦ اجتماعات لمجلس الفونو العام لمؤولة التشاور. واتضح من تبادل الآراء في اجتماع المجلس أن التصويت لم يُنظر إليه باعتباره الفصل الأخير من فصول تقرير المصير. وفي الوقت ذاته، اتفق المجلس على أن يطلب من نيوزيلندا أن تدع حزمة الاستفتاء (أي مشروع المعاهدة ومشروع الدستور) على مائدة البحث.

١٦ - وتساءل عضوان من أعضاء المجلس عن مشروعية أغلبية الثلثين اللازمة لتغيير وضع الإقليم وعما إذا كان هذا يمثل حدا شديدا لارتفاع تقرر للاستفتاء ويصعب بلوغه. إلا أن نايل وولتر الحاكم الإداري النيوزيلندي لاحظ أن الحد المقرر للتغيير ما يرح يبدو مناسباً في نظر كل من توكيلاو ونيوزيلندا، نظراً لأهمية القرار. وكانت نصيحته بالنسبة للتصويت مستقبلاً هي عدم "خفض الحاجز، بل القفز أعلى" مما حدث في الماضي.

ثامناً - الاستنتاجات والخطوات المقبلة

١٧ - جرى على مدى سنوات حوار مستفيض ومشاورات وافية بشأن وضع توكيلاو المقبل، وحدث ذلك بوجه خاص منذ عام ٢٠٠٣ على الصعيدين الوطني والقروي عندما قرر مجلس الفونو العام "تأييد الحكم الذاتي المقترن بالارتباط الحر بنيوزيلندا باعتباره الخيار المتعين استكشافه، بصورة نشطة، مع حكومة نيوزيلندا". وهذا القرار المقترن بمستوى الاتفاق من جميع الأطراف المعنية، ولا سيما التأييد الإجماعي الصادر عن قيادة توكيلاو السياسية على جميع المستويات، أسفر عن مفاجأة في نتيجة الاستفتاء.

١٨ - والواقع أنه تبين أن نخط التصويت مخالف للآراء المعلنة من قبل القيادة السياسية. وهذا يطرح بعض التساؤلات بشأن قوة القرارات التي اتخذتها القيادة التقليدية. كما أنه يوحى بأن توكيلاو، شأنها شأن جميع الأماكن، لها أساليب عملها السياسي الداخلي الخاصة بها وبأن المنافسة بين الجزر ربما كان لها دورها أيضاً.

١٩ - وتتمثل الإيجابيات التي أسفرت عنها العملية في أن الاستفتاء قد أُجري بأكثر الطرائق احترافية، وفي أن معدل الاشتراك في الاستفتاء كان مرتفعاً. ويضاف إلى ذلك، كما لاحظ الحاكم الإداري، أنه "لا شيء يُعدك لعمل يقرر المصير مثل عمل من أعمال تقرير المصير"، وأن أهالي توكيلاو قد اضطروا إلى التركيز على المسائل، بمستوى نقاش وتشاور مكثف لم يحدث من قبل، وأن ٦٠ في المائة قد اختاروا فعلاً إحداث تغيير رسمي في الوضع. وهذا يمثل منطلقاً جيداً للتحرك نحو المزيد من ممارسة تقرير المصير، وهو ما أوضح المجلس أنه يعتزم استكشافه مع القرى الثلاث ومجلس الفونو العام في الأشهر المقبلة.

٢٠ - قبلت الآن حكومة نيوزيلندا طلب المجلس الدائم لحكم توكيلاو إبقاء الحزمة القائمة، المؤلفة من مشروع الدستور ومشروع المعاهدة، مطروحة على مائدة البحث. وفي هذه المرحلة، لم تتحدد مهلة زمنية للاتفاق.

٢١ - وفي الوقت ذاته، ستظل توكيلاو إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تحت إدارة نيوزيلندا. وهذا ما أكدته بيانات جميع الأطراف: أي توكيلاو، ونيوزيلندا، واللجنة الخاصة.

كما شددت بيانات رئيس اللجنة الخاصة، والسفير آيسي (بابوا غينيا الجديدة) ممثل رئيس اللجنة الخاصة في الاستفتاء وغيره من أعضاء اللجنة على أن اللجنة ستواصل إبقاء مسألة توكيلاو قيد النظر. وبالمثل، أكدت نيوزيلندا التزامها بمواصلة الوفاء بالتزاماتها كدولة قائمة بالإدارة.

تاسعا - تقديم الشكر

٢٢ - يود فريق اللجنة أن يسجل تقديره لحكومة نيوزيلندا وللمجلس الدائم لحكم توكيلاو على ما أبدياه من مظاهر المجاملة للجنة الخاصة، وعلى روح التعاون التي سادت في إجراء عملية الاستفتاء. كما يود فريق اللجنة أن يشكر مكاتب توكيلاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آبيا على كل ما أبدته للفريق من حُسن ضيافة وتعاون أثناء إقامته هناك. وأخيرا وليس آخرا، يقر فريق اللجنة، مخلصا، بما أبداه شعب توكيلاو من دفء المشاعر وحُسن الضيافة أثناء إقامته القصيرة في جزره البديعة.